



في الصين» يعطي نافذة على الوسائل التي يحدث فيها الفساد في الصين، إلا أنها دراسة مثيرة للاهتمام. حيث تم جمع البيانات من المصدر الرئيس لها، وخصوصاً بعد أن ذهب الصين في طفرة البنية التحتية الضخمة. وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية الإجمالية عن الفساد لا توفر الكثير من المعلومات عن التواطؤ بين المسؤولين ورجال الأعمال من القطاع الخاص، فمن المعقول افتراض أن هذه الأنشطة تشكل نسبة كبيرة جداً من جميع حالات الفساد التي تم الكشف عنها وكما تشير البيانات عن حالات الرشاوي وكيف يحدث الفساد ولكن مبالغ معظم الرشاوي صغيرة جداً لدرجة أنها غير مقنعة مع شناعة العمل. وبلغت حالات الرشوة التجارية في استغلال الموارد الطبيعية، والتجارة في حقوق الملكية، والمشتريات الحكومية وحدها ١٠٤٢ حالة. و٥٧٪ من الحالات تم تصنيفها «بحالات اختلاس أو رشوة كبرى». كما شكك كثير من الناس وبالأخص من الصينيين في مصداقية الكتاب، حيث يرى البعض أن النظام أكبر من أن يسقط. كما يرى القراء أن هناك اختلافات جذرية بين الثقافات في التعامل مع المؤسسة الحاكمة، وأن أمثلة الاختلاسات قد توجد في عديد من الدول لا تقارن بحجم الصين وأن الحزب لديه القدرة على إدارة الأزمة بكفاءة.

هذا الكتاب أثار قدراً كبيراً من الاهتمام والنقد. وقد فسر البعض أن الكتاب لا يعطي أية مصداقية. وقد علق الكاتب أنه على دراية بردة الفعل، ولكنه يشدد بهذا الشأن أنه يجب تجنب ارتكاب نفس الخطأ الذي يفتقده بسقوط الولايات المتحدة أو الربيع العربي. وباعتبارها ممارسة فكرية خطيرة ذات آثار سياسية مُحتملة وعميقة، فإن النقاش المنهجي القائم على الأدلة بشأن مستقبل الصين يتسم بالصحة والوقت الذي طال انتظاره.

اسم الكتاب: **China's Crony Capitalism: The Dynamics of Regime Decay**

المؤلف: مينكسين بي

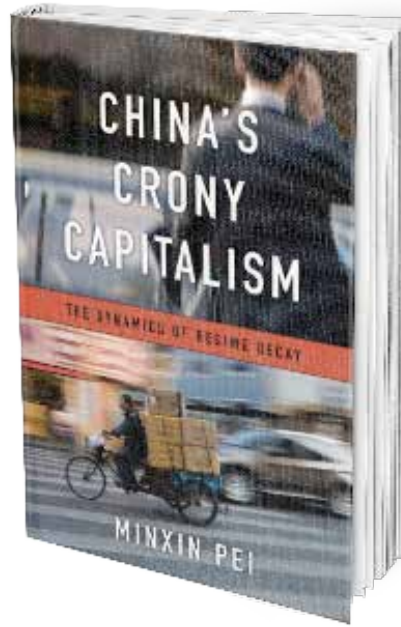
الناشر: Harvard University Press

سنة النشر: ٢٠١٦

عدد الصفحات: ٣٧٦ صفحة

اللغة: الإنجليزية

* كاتب عماني



وهذا لا يعني أن إضفاء الطابع الديمقراطي وحده سيؤدي إلى ارتفاع الدخل، ولكنه شرط ضروري للتخلص من الديكتاتورية، وإن لم يكن كافياً، للوصول إلى دخل مرتفع.

أما حول السيناريو الأكثر احتمالاً هل الإصلاح أم الثورة، أم مزيج من الإثنين؟ يبين مينكسين أنه إذا كان الخيار هو الإصلاح، فإنه يجب إضافة الطابع الديمقراطي عليه، ويرى أنه السيناريو المفضل، ولكن النافذة تغلق بسرعة. فتاريخياً لم يتم إصلاح نظام شيوعي واحد إلى الديمقراطية بنجاح. أما الثورة، وقد تكون انتفاضة شعبية على طراز مظاهرات ساحة «تيانانمن»، من غير المرجح أن تستمر لأن قوات الأمن الصينية يمكن أن تسحق ذلك بسهولة. الثورة هي عملية تبدأ بالإصلاح المحدود ولكنها تصبح متطرفة، وهي السيناريو الأكثر احتمالاً. يرى الكاتب أنه يمكننا أن نتصور مثل هذا السيناريو في منتصف ٢٠٢٠ عندما يصبح الحزب، بعد عقد من الانحلال السياسي والركود الاقتصادي، يائساً بما فيه الكفاية للمقاومة في الإصلاح السياسي لإنقاذ نفسه. لكن نافذة الإصلاح ستغلق بحلول ذلك الوقت، وكما هو الحال في الاتحاد السوفييتي المتأخر، فإن الإصلاح المحدود يكسر النخب الحاكمة ويعبئ القوى الاجتماعية التي تسعى إلى إحداث تغيير جذري ويطلق العنان للثورة. ورفضت البلاطيين التقليدية حول قدرة الحزب الشيوعي الصيني على الصمود، بجمع أدلة لا لبس فيها تحت واجهة الصين من الازدهار والازدهار المتواصلين، وهي دولة لينينية في مرحلة متقدمة من الاضمحلال. على الرغم من أن كتاب «رأسمالية المحاسب

يُبين الكاتب أنه كان متفائلاً من الإصلاح الاقتصادي الذي أطلقه دنغ شياو بينغ يمكن أن يخفف من قبضة الحزب ويؤدي في النهاية إلى تغيير سياسي. لكن الأحداث اللاحقة أثبتت أن هذا الافتراض مُبسط للغاية. حيث لم يكن من المتوقع أن النجاح الاقتصادي يُمكن أن يُعزز سيطرة الحزب لفترة طويلة من الوقت وعرقلة التغيير السياسي. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة المفترسة لقاعدة الحزب الواحد، فإن هذا النجاح الاقتصادي لا يُمكن أن يدوم. أما بالنسبة للمحللين الآخرين الذين يعتقدون أن الحزب أكثر دواما من ذي قبل، فإن العوامل التي تم الاستشهاد بها لم تعد هناك. فالنمو أخذ في التباطؤ، والحزب في حالة من الفوضى، لأن القواعد التي وضعها للحد من الحرب السياسية الداخلية قد انهارت. وتقود السياسة الخارجية لبكين العلاقات الصينية الأمريكية تجاه الصراع. وقد بدأ الرضا من الطبقة الوسطى يتآكل بسبب التدهور البيئي، وسوء الخدمات، وعدم المساواة والفساد.

أما مقولة إن الأداء الماضي لا يضمن النتائج المستقبلية، فهذا الواقع ينطبق أيضاً على الحزب نفسه. وهذا يعني أن نجاحه في الماضي لا يضمن بقاءه في المستقبل. وعند التفكير في مستقبل الحزب، تقدم أمثلة الدول الأخرى رؤى مُفيدة حول كيفية تفاعل النخب الحاكمة مع البيئات المتغيرة. قد تكون الصين ضخمة، ولكنها محكومة بالبشر الذين يتخذون مثل نظرائهم في الدول الأصغر، خيارات تختارها قيود عملية يمكن التنبؤ بها. وفي السياسات المقارنة، قد لا يؤدي استخدام أمثلة لدول أخرى إلى تحقيق أفضل النتائج، ولكنه لا يزال نهجاً أفضل من دراسة شجرة كما لو لم توجد غابات.

إن السجل التاريخي ليس مشجعاً بالنسبة للحزب الشيوعي في تجنب «فخ الدخل المتوسط». وبصرف النظر عن التحديات الاقتصادية البحتة، يقدم التاريخ نوعين من الأفكار: الأول هو أن الدكتاتوريات من المرجح جداً أن تنخفض عند مستوى الدخل المتوسط. وهذا هو السبب في أننا لا نرى النظم الاستبدادية ذات الدخل المرتفع خارج الدول المنتجة للنفط. والآخر هو أن الدكتاتوريات تسرق الكثير من مجتمعاتها ولا يمكنها أن تحافظ على النمو الاقتصادي. والبلدان التي لا تستطيع أن تهز الديكتاتوريات محاصرة في الدخل المتوسط.





ديناميات تسوس النظام الصيني لمينكسين بي

محمد السالمي *

دائمًا ما يُثير دهشة علماء التطور الاقتصادي هو النهوض الآسيوي في فترة وجيزة، وأبرز هذه الدول هي الصين. فتموها المضطرب ساهم في تجاوز اليابان لتكون بعد الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي. انفتاح الصين على العالم جعلها قوة لها اعتبارها. ولكن هل الحزب الشيوعي الصيني قادر على استدامة النمو والإصلاح على المدى البعيد؟ يأتي مينكسين بي في كتابه China's Crony Capitalism؛ ليعطي صورة مخالفة عن مستقبل الصين على المدى البعيد.

الحزب من إحساسه بمهامه. كما بلغت التكاليف الاقتصادية والأخلاقية للحفاظ على حكم الحزب الواحد من خلال القمع مستويات غير مستدامة. يبدأ الكتاب من خلال ملاحظة أن انتشار الفساد حدث مع تحرير الاقتصاد. وكانت النتيجة الطبيعية القدرة على شراء وبيع وسائل إنتاج الدولة، والاستفادة من ذلك من خلال الفساد. يغطي الكتاب طائفة واسعة من الطرق التي يتم بها الفساد ولكنه يركز على قضية منطقة ميغوان باعتبارها الجذر الأساسي للفساد. تتمحور قضية ميغوان حول شراء وبيع التعيينات الحكومية وكيف وسعت هذه القضية شبكة الفساد. وركزت معظم أمثلة الكتاب على الفساد الرأسي، وهو التسلسل الهرمي للجهات الفاعلة المشاركة في الفساد بدلاً من تواطؤ الرتب المتساوية. ومن ثم فإن التواطؤ الرأسي هو امتداد سهل عند تشكيل سندات الثقة عند التعيينات. إن التواطؤ بين النخب السياسية ورجال الأعمال من القطاع الخاص في نظام الحزب الواحد واضح. فالسلطة السياسية التي يسيطر عليها المسؤولون في دولة الحزب الواحد يمكن تحويلها إلى ثروة هائلة بسرعة. ومع ذلك، من الصعب تنفيذ هذا التحويل دون شركاء في القطاع الخاص. هذا المنطق المقنع جعل الزواج بين السلطة والمال السمة المميزة للرأسمالية في الصين. ومن الناحية العملية، يتجلى هذا الاتحاد في التواطؤ بين المسؤولين الحكوميين الذين يسيطرون على تخصيص الأصول المملوكة للدولة والموارد الاقتصادية ورجال الأعمال الذين يحاولون الاستيلاء على هذه الأصول.

مشروعة للسلطة داخل الدولة الحزبية حيث كانت الرشاوى والتعيينات الرسمية تتم بشكل خفي، ويتم تداولها بشكل روتيني. وقد خلق هذا النظام الرأسمالي المحسوبي إرثاً من الإجرام والامتياز الراسخ الذي سيجعل أي تحرك نحو الديمقراطية صعباً وغير منظم.

يشرح الكاتب التغيير الذي حدث في الدول الآسيوية من خلال التغيير الاجتماعي الذي طغى على الناحية الفكرية والاقتصادية، وكيف أثر هذا التغيير على أنظمة الحكم. فخلال السنوات الأربعين الماضية، برز على الساحة تغير في البلدان الشيوعية والمتوسطة الدخل والآسيوية من الانتقال من الديكتاتورية إلى شكل من أشكال الديمقراطية. ولو أخذ هذا المثال قياساً إلى ما وصلت إليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين، وارتضاع نسبة الطبقة المتوسطة، حتى ولو بوتيرة أبطأ بكثير، فإنها ستنشئ بحلول الأعوام القليلة القادمة مجتمعاً يكون فيه الحفاظ على النظام استبدادياً أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. تاريخياً، لم تنجح أية من الأنظمة الاستبدادية لأكثر من ٧٤ عامًا، بسبب انحلال أيديولوجيتها وفساد النخب الحاكمة. ومن هنا سيكون الحزب الشيوعي في الصين في السلطة لمدة ٨١ عامًا بحلول عام ٢٠٣٠.

ومن أهم مظاهر ضعف الحزب أو انحلاله يبرز انتشار الفساد في النخب الحاكمة، وتفكك وحدة النخبة، كما يتضح من تطهير بو زيلاي، لينغ جيهاو، ومسلبيهم منذ عام ٢٠١٢، وضمور أيديولوجية

فمينكسين بي هو خبير في الشؤون الصينية والآسيوية، ويشغل حالياً منصب مدير مركز كيك للدراسات الدولية والاستراتيجية في كلية كليرمونت ماكيننا، وقد صنف في عام ٢٠٠٨ كأحد أفضل ١٠٠ مفكر عام من قبل مجلة بروسبيكت. يرى الكاتب أنه عندما أطلق دنغ شياو بينغ الصين نحو طريق الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، تعهد ببناء اشتراكية ذات خصائص صينية. وبعد أكثر من ثلاثة عقود، أدت الجهود التي بذلتها الصين للتحديث إلى شيء مختلف تماماً عن جنة الشعب العاملة التي تصورها دنغ، وذلك من خلال: الفساد المستشري، وتزايد التفاوت في الدخل، والتوترات الاجتماعية المتزايدة. وتتبع الرأسمالية الصينية الحالية سلسلة من الإصلاحات غير المكتملة من حقبة ما بعد تيانانمن التي لا مركزية لها إلا السيطرة على الملكية العامة دون توضيح ملكيتها.

وبدءاً من التسعينات، سمحت التغييرات في حقوق التملك والسيطرة على الأصول المملوكة للدولة مما أمكن المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المتصلين بشكل جيد بتحصيل ثروات ضخمة من خلال النهب المنهجي للممتلكات المملوكة للدولة، ولا سيما الأراضي والموارد الطبيعية والأصول، وبتشغيل المشاريع. وأظهر مينكسين بي أدلة مستمدة من أكثر من مائتي قضية فساد تتعلق بمسؤولين حكوميين ومسؤولين عن إنفاذ القانون ورجال أعمال من القطاع الخاص وأعضاء في مجال الجريمة المنظمة تبين كيف أن التواطؤ بين النخب قد أحدث سقواً غير